



الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

65
مستهدف



الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان



الهدف الثاني عشر: ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدام

المؤشر 12.3.1 أ - مؤشر فقد الأغذية ومؤشر المهدر من الأغذية

وصف المؤشر:

المؤشر الفرعي 12.3.1 أ - مؤشر فقد الأغذية

يركز مؤشر الخسائر الغذائية على خسائر الغذاء التي تحدث من الإنتاج إلى مستوى البيع بالتجزئة (ولا يشمل هذا الأخير). فهو يقيس التغيرات في النسبة المئوية للخسائر بالنسبة لسلة مكونة من 10 سلع أساسية حسب البلد مقارنة بفترة أساس. وسوف يساهم مؤشر الخسائر الغذائية في قياس التقدم نحو الغاية 3-12 من أهداف التنمية المستدامة.

المؤشر الفرعي 12.3.1 ب - مؤشر هدر الأغذية

هناك اقتراح لقياس نفايات الطعام، يشتمل على مستويات البيع بالتجزئة والاستهلاك قيد التطوير. وتأخذ بيئة الأمم المتحدة زمام المبادرة بشأن هذا المؤشر الفرعي.

فقد نسبة عالية غير مقبولة من الأغذية على طول سلسلة الإمدادات حتى قبل أن تصل إلى المستهلك من الجيد لتحسين حالة الأمن الغذائي للفتات الضعيفة وتقليص الأثر البيئي لأنشطة إنتاج الأغذية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. ويمكن لتحقيق هذا الهدف أن يساهم في العديد من أبعاد خطة عام 2030، مثل القضاء على انعدام الأمن الغذائي والجوع، وتحسين الإدارة المستدامة للمياه، ومعالجة تغير المناخ، وتحسين استدامة النظم الإيكولوجية البحرية والبرية.

وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة محدودة، تُشير التقديرات إلى أن الفاقد من الأغذية في العالم بسبب الإنتاج قبل وصوله إلى مستوى التجزئة يبلغ نحو 14 في المئة على الصعيد العالمي. وتتفاوت هذه التقديرات بتفاوت الأقاليم، وتتراوح بين 20.7 في المئة في آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية، و8.9 و5.8 في المئة في أوسيانيا وأستراليا ونيوزيلندا على التوالي. وتتفاوت التقديرات أيضًا بين مجموعات السلع ومختلف مراحل سلسلة إمدادات الأغذية. ومن المهم للبلدان تحديد السلع ذات الأولوية والمراحل اللاحقة التي تحدث فيها مستويات عالية من الخسائر، من أجل تطبيق التدخل المستهدف. ويمكن تحقيق خفض كبير في الفاقد من الأغذية من خلال تحديد نقاط الفاقد الحاسمة واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحتها. وتحقيقًا لهذه الغاية، يلزم بذل جهود عاجلة لجمع بيانات كي تتمكن البلدان من تجهيز تدخلات هادفة ومستندة إلى الأدلة.

يشتمل على خمس مجموعات من الغذاء:

- الحبوب والبقوليات.
- الفواكه والخضروات.
- المحاصيل الرئيسية والمحاصيل الجذرية.
- المنتجات الحيوانية - منتجات الأسماك.

مصدر البيانات: : الهيئة العامة للأمن الغذائي

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: حساب المؤشر الفرعي 12.3.1 أ - مؤشر فقد الأغذية

الهدف 12.3.1 من أهداف التنمية المستدامة لدولة واحدة، ويسمى مؤشر فقدان الغذاء (FLI)

$$FLI_{it} = \frac{FLP_{it}}{FLP_{i0}} = \frac{\sum_j l_{ijt} \times q_{ij0} \times p_{j0}}{\sum_j l_{ij0} \times q_{ij0} \times p_{j0}} \times 100$$

حيث:

FLP_{it} هو متوسط نسبة فقدان الغذاء للدولة في السنة الحالية،

FLP_{i0} هو متوسط نسبة فقدان الغذاء للدولة في سنة الأساس،

i = الدولة،

j = السلعة،

t = السنة، 0 هي سنة الأساس

l_{ijt} هي نسبة فقدان السلعة (المقدرة أو الملحوظة) z في الدولة i في السنة t ،

q_{ij0} هي كميات إنتاج السلعة z في الدولة i خلال فترة الأساس، و p_{j0} هو متوسط السعر الدولي للسلعة z (بسعر الدولار الدولي) خلال فترة الأساس.

بالنسبة لمؤشري FLI و FLP ، تُحسب الأوزان على أساس قيمة الإنتاج بأسعار الدولار العالمية. ويُحدد الوزن في سنة المرجع.

تغطية السلع
بفطري المؤشر خمس مجموعات غذائية، وسلعتين ضمن كل مجموعة:
1. الحبوب والبقوليات.
2. الفواكه والخضراوات.
3. الجذور والدرنات والمحاصيل الزيتية.
4. المنتجات الحيوانية.
5. الأسماك ومنتجاتها.

آخر تحديث للبيانات: 2024

ملاحظة: البيانات المتاحة حتى الآن هي نتائج الدراسة الأساسية لمؤشر فقد وهدر الغذاء في المملكة العربية السعودية لعام 2019

نسبة الفاقد والمهدر من الغذاء في المملكة العربية السعودية		
نسبة المهدر من الاغذية الإجمالي	نسبة الفاقد الإجمالي	اسم المحصول
25	5	قمح (دقيق، خبز)
31	3	أرز
9	32	بطيخ
15	26	كوسة
17	26	خيار
15	16	جزر
17	23	طماطم
18	9	بصل
14	28	بطاطس
9	17	مانجو
14	15	برتقال
6	16	تمر
8	7	لحم ضأن
20	15	لحم إبل
16	13	دواجن
15	19	سمك
19	24	لحوم غير مصنفة
18	23	فواكه أخرى
17	28	أخرى

المؤشر 12.4.1 عدد الأطراف في الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية التي تفي بتمهدهاتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذو صلة

وصف المؤشر: يشير المؤشر إلى عدد الأطراف أي البلدان التي صادقت على أو قبلت أو وافقت على أو وصلت إلى الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التالية:

1. اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اتفاقية بازل)؛
2. اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (اتفاقية روتردام)؛
3. اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (اتفاقية ستكهولم)؛
4. بروتوكول مونريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون (بروتوكول مونريال)؛
5. اتفاقية ميناماتا بشأن الرئيق (اتفاقية ميناماتا) التي قدمت المعلومات إلى أمانة كل من الاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، كما هو مطلوب في كل اتفاقية من الاتفاقيات..

مصدر البيانات: وزارة البيئة والمياه والزراعة

وحدة القياس: الاتفاقية والبروتوكول

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:

وفقاً للمنهجية التالية، سيتم تقديم التقارير في عام 2017 للفترة 2014-2010، وفي عام 2020 للفترة 2019-2015، وفي عام 2025 للفترة 2024-2020، وفي عام 2030 للفترة 2029-2025. تتضمن معلمات إعداد التقارير ما يلي: تعتمد نقاط الدولة على كمية المعلومات التي يتم إرسالها إلى أمانة الاتفاقيات، ويتم حسابها على النحو التالي (وتبلغها الأمانات).

اتفاقية بازل:

تعيين جهة الاتصال وسلطة مختصة واحدة أو أكثر (نقطة واحدة)؛
تقديم التقارير الوطنية السنوية خلال فترة التقرير (نقطة واحدة لكل تقرير).

اتفاقية روتردام:

تعيين السلطة (الهيئات) الوطنية المعينة ونقطة الاتصال الرسمية (نقطة واحدة)؛
تقديم ردود الاستيراد خلال فترة التقرير (0.2 نقطة لكل إجابة استيراد)

اتفاقية ستكهولم:

تعيين نقطة الاتصال الرسمية لاتفاقية استكهولم وجهة الاتصال الوطنية (نقطة واحدة)؛
تقديم خطة التنفيذ الوطنية (نقطة واحدة)؛

تقديم خطة (خط) التنفيذ الوطنية المنقحة التي تتناول التعديلات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير (نقطة واحدة لكل خطة منقحة ومحدثة)؛

بروتوكول مونريال:

1. الامتثال لمتطلبات الإبلاغ السنوية عن إنتاج واستهلاك المواد الخاضعة للرقابة بموجب المادة 7 من بروتوكول مونريال (15 نقطة لكل تقرير)؛
تقديم المعلومات حول أنظمة الترخيص بموجب (المادة 4 ب من) بروتوكول مونريال (5 نقاط)

اتفاقية ميناماتا:

تعيين جهة اتصال وطنية (المادة 17) (5 نقاط).
تقديم التقرير الوطني (المادة 21) (15 نقطة).

من خلال استكمال الجدول أدناه، يمكن للبلدان حساب نقاطها القطرية لكل اتفاقية ومعدل النقل الإجمالي:

الدرجة لكل اتفاقية	النقاط لكل سنة					الحد الأعلى للنقاط	الاتفاقية	#
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة			
$\frac{(p(t1) + p(t2) + p(t3) + p(t4) + p(t5))}{MPA} = CSA$							اتفاقية بازل	أ
...							اتفاقية روتردام	ب
...							اتفاقية إستكهولم	ج
...							اتفاقية مونريال	د
$\frac{(p(t1) + p(t2) + p(t3) + p(t4) + p(t5))}{MPE} = CSE$							اتفاقية ميناماتا	هـ

النقاط المقدمة مرة واحدة (على سبيل المثال لتعيين نقطة اتصال وطنية) تكون تراكمية مع السنة الأولى

$$\text{Transmission Rate} = \frac{(\text{CS}_A + \text{CS}_B + \text{CS}_C + \text{CS}_D + \text{CS}_E)}{\text{No. of Conventions}} \times 100$$

وسيكون المؤشر النهائي عبارة عن رقم معبر عنه كنسبة مئوية، حيث يمثل 100% أقصى درجة للامتثال للالتزامات الإبلاغ التي تفرضها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تكون الدولة طرفاً فيها، و0% أقل درجة للامتثال لتلك الالتزامات.

آخر تحديث للبيانات: 2024

عدد التقارير الصادرة	الإجابة		الاتفاقيات
	لا	نعم	
9 تقارير	-	نعم	هل قامت المملكة بالتوقيع على اتفاقية بازل 188 طرفاً
-	لا	-	هل قامت المملكة بالتوقيع على اتفاقية روتردام 164 طرفاً
-	-	نعم	هل قامت المملكة بالتوقيع على اتفاقية ستوكهولم 184 طرفاً
-	لا	-	هل قامت المملكة بالتوقيع على اتفاقية مونريال
الانضمام إلى معاهدة ما دون توقيع الانضمام يعني الموافقة على معاهدة لم توقعها الدولة مسبقاً			هل قامت المملكة بالتوقيع على اتفاقية ميناماتا 133 طرفاً
-	-	نعم	هل قامت المملكة بالتوقيع على باريس (التغير المناخي)

المؤشر 12.4.2 نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة

<p>وصف المؤشر: يشمل المؤشر النفايات الخطرة المتولدة والخطر حسب النوع (بما في ذلك النفايات الإلكترونية كمؤشر فرعي)، ونسبة النفايات الخطرة المعالجة.</p> <p>النفايات الخطرة هي النفايات التي لها خصائص يمكن أن تؤثر سلباً على صحة الإنسان أو البيئة وتنظمها وفقاً للقانون. النفايات الخطرة المتولدة: تشير إلى كمية النفايات الخطرة المتولدة في الدولة خلال السنة المشمولة بالتقرير، وذلك قبل ممارسة أي نشاط مثل التجميع، أو التصدير أو الاستخدام أو المعالجة (بما في ذلك إعادة التدوير أو التصدير)، بغض النظر عن وجهة هذه النفايات. النفايات الخطرة المتولدة حسب النوع، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، تحلل النفايات الخطرة الناتجة عن النوع الرئيس من النفايات. النفايات البلدية: تشمل النفايات الصلبة الناتجة عن المنازل والتجارة والشركات الصغيرة ومباني المكاتب والمؤسسات (المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية). وتشمل أيضاً النفايات كبيرة الحجم (مثل الأثاث القديم والمراتب) والنفايات الناتجة عن الحوادث والمساحات العامة مثل الأشجار والحشائش، والنفايات الناتجة عن خدمات تنظيف الشوارع (مثل محتوى حاويات المقامة، ونفايات تنظيف الشوارع)، حتى إن لم تتم إدارتها كخامات.</p> <p>النفايات الإلكترونية: تشمل النفايات الإلكترونية أو النفايات المرتبطة إلى جميع عناصر المعدات الكهربائية والإلكترونية (EEE) وأجزائها التي تم التخلص منها من قبل مالكيها كنفايات، سواء تم استخدامها أم لم يتم استخدامها.</p> <p>النفايات الخطرة المعالجة: تشمل النفايات الخطرة المعالجة خلال السنة المشمولة بالتقرير لكل نوع من أنواع المعالجة (إعادة التدوير، والحرق مع أو بدون استعادة الطاقة، ودفن النفايات أو غير ذلك)، بما في ذلك النفايات المستوردة باستثناء الواردات.</p>
<p>مصدر البيانات: وزارة البيئة والمياه والزراعة</p>
<p>وحدة القياس: نسبة مئوية %</p>
<p>مستوى تفصيل البيانات: وطني</p>
<p>طرق الحساب:</p> <p>نسبة النفايات الخطرة المعالجة = (النفايات الخطرة المعالجة خلال السنة المبلغ عنها / الكمية الإجمالية للنفايات الخطرة المتولدة) * 100</p> <p>* النفايات الخطرة المعالجة في البلد زائد المواد المصدرة للمعالجة مطروحاً منها المواد المستوردة للمعالجة.</p>
<p>آخر تحديث للبيانات: 2024</p>

المؤشر	2024
نسبة النفايات الصناعية الخطرة التي تتم معالجتها بالشكل الصحيح	92.80%

المؤشر 12.6.1 الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة.

وصف المؤشر:

تقارير الاستدامة:

لأغراض هذا المؤشر، لن تقتصر "تقارير الاستدامة" على تقارير الاستدامة المستقلة التي تنتجها الشركات، بل سيتم اعتبارها "تقارير معلومات الاستدامة" وتوسيعها لتشمل أشكالاً أخرى من تقارير معلومات الاستدامة، مثل نشر معلومات الاستدامة كجزء من التقارير السنوية للشركة أو تقديم معلومات الاستدامة للحكومة الوطنية، وهذا لضمان تركيز المؤشر على تتبع نشر معلومات الاستدامة، وليس على ممارسة نشر تقارير الاستدامة المستقلة، كما يضمن أن يكون تفسير المؤشر متوافقاً مع صياغة الهدف 12.6 الذي يشير إلى تعزيز "دمج معلومات الاستدامة في دورة التقارير السنوية للشركات".

الشركة:

في حين أن العديد من الشركات تقدم تقاريرها على مستوى المجموعة، فإن العديد من تأثيراتها ستكون محلية، كما تنتج بعض الشركات التابعة أو الامتيازات تقارير استدامة منفصلة، وكمارسة يجب تشجيعها، ومن المفيد مراقبتها، فمن المقترح بالتالي احتساب كل من مستوى المجموعة والشركة التابعة/الامتياز بشكل منفصل، ككيانات منفصلة، وبالتالي، يمكن تطبيق مصطلح "الشركة" على الشركة الأم أو الامتياز أو الشركة الفرعية، اعتماداً على ممارسات إعداد التقارير الخاصة بها.

المفاهيم:

يُقترح تشجيع الشركات على نشر المعلومات التي تلي "حدًا أدنى من المتطلبات" للإفصاح، وذلك ليتم احتسابها ضمن المؤشر. وبالتالي، يتم تحديد مجموعة أساسية من الإفصاحات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة لمعلومات الاستدامة. في تحديد عناصر الإفصاح هذه، حاولت الهيئات الراعية التوافق مع الإفصاحات التي تظهر في أطر إعداد التقارير ذات الصلة الحالية، بما في ذلك إطار إعداد التقارير للمجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، ومعياري مبادرة إعداد التقارير العالمية، ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (انظر الملحق الأول لمقارنة الإفصاحات المختلفة للاستدامة الواردة في كل منها).

كما تحاول التوافق مع مؤشرات الأونكتاد الأساسية لإعداد التقارير الخاصة بالشركات حول المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أعد الأونكتاد إرشادات بشأن المؤشرات الأساسية لإعداد التقارير الخاصة بالكيانات حول المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدعم الكيانات في تقديم المعلومات بموجب المؤشر 12.6.1 والحكومات في تقييم مساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة. تعكس الإرشادات الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)، والتي طُلبت في عام 2017 من الأونكتاد تطوير الوثيقة التوجيهية. تتضمن إرشادات الأونكتاد تعريفات مفصلة ومصادر بيانات للمؤشرات الأساسية في حسابات الشركة لمساعدة الكيانات في إعداد التقارير.

الفرض ليس إنشاء معيار أو إطار عمل جديد لإعداد التقارير، بل ضمان أن تكون توصيات إعداد التقارير الدنيا للمؤشر 12.6.1 متوافقة مع الأطر العالمية الحالية التي تستخدمها الشركات حالياً، حتى تتمكن من الاستمرار في استخدام هذه الأطر.

في حين أن وضع حد أدنى من التوصيات فيما يتعلق بإعداد التقارير يمكن الشركات من الإفصاح عن معلومات ذات مغزى حول جميع جوانب الاستدامة ليتم احتسابها ضمن المؤشر، إلا أنه يمكن اعتباره بمثابة رسالة مفادها أن الحد الأدنى يكفي وأن الشركات لا تحتاج إلى تجاوزه. لذلك، يُقترح أن تتضمن المنهجية مستوى متقدماً، مع مجموعة أخرى من عناصر الإفصاح، والتي من شأنها أن توفر المزيد من الزخم لفحص ممارسات الاستدامة وتأثيرات الشركة وإعداد التقارير عنها. وتشمل هذه: (1) مشاركة أصحاب المصلحة، (2) تقييم التأثيرات خارج حدود الشركة وعلى طول سلسلة التوريد؛ (3) مشاركة الموردين والمستهلكين في قضايا الاستدامة؛ (4) ممارسات الشراء والتوريد؛ و(5) معلومات الأداء البيئي في شكل قيم كثافة يجب مراقبتها بمرور الوقت، مثل استهلاك الطاقة أو المياه أو المواد لكل وحدة إنتاج أو لكل وحدة ربح.

إن وجود مستويات مختلفة سيُسمح أيضاً بجمع المعلومات حول درجة إعداد التقارير من قبل شركات مختلفة، بما في ذلك ما إذا كانت نفس الشركات تنتج تقارير أكثر طموحاً، وتذهب إلى أبعد في ممارسات الاستدامة الخاصة بها مع مرور الوقت، مثل من خلال إشراك الموردين. سيسمح ذلك للشركات التي بدأت في إعداد تقارير الاستدامة بتقديم حافز، من خلال إدراجها في عدد المؤشرات، للعمل نحو إعداد تقارير أكثر طموحاً وإظهار تقدمها بمرور الوقت.

مصدر البيانات: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وحدة القياس: عدد

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:

سيتم احتساب الشركات في الغالب نحو المؤشر من خلال الإقرار بنشر معلومات الاستدامة التي تغطي الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة الموثقة بالجدول أدناه.

آخر تحديث للبيانات: 2024

ملاحظة: البيانات المتوفرة حول المؤشر لا تغطي القطاعات المختلفة.

السنة					المؤشر
2024	2023	2022	2021	2020	
236	175	114	110	49	عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة

المؤشر 12.8.1 مدى تعميم "1" تعليم المواطنة العالمي و "2" التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين، و (د) تقييم الطلاب.

وصف المؤشر: يقيس المؤشر 4.7.1 / 12.8.1 / 13.3.1 مدى دمج البلدان لتعليم المواطنة العالمية (GCED) والتعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) في أنظمتها التعليمية. هذا مؤشر لخصائص جوانب مختلفة من أنظمة التعليم: سياسات التعليم، والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وتقييم الطلاب كما أفاد به المسؤولون الحكوميون، من الناحية المثالية بعد التشاور مع الوزارات الحكومية الأخرى، والمعاهد الوطنية لحقوق الإنسان، وقطاع التعليم ومنظمات المجتمع المدني. إنه يقيس ما تنوي الحكومات وليس ما يتم تنفيذه عملياً في المدارس والفصول الدراسية. لكل من المكونات الأربعة للمؤشر (السياسات، والمناهج، وتعليم المعلمين، وتقييم الطلاب)، يتم قياس عدد من المعايير، والتي يتم دمجها بعد ذلك لإعطاء درجة واحدة بين صفر وواحد لكل مكون. (انظر قسم المنهجية للحصول على التفاصيل الكاملة).

مصدر البيانات: وزارة التعليم

وحدة القياس: الرقم القياسي (بين 0.000 و 1.000)

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: تُستخدم المعلومات التي تم جمعها مع الاستبانة لرصد تنفيذ الدول الأعضاء في اليونسكو لتوصية عام 1974 بشأن التعليم من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام والتعليم المتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لبناء المؤشر العالمي. ولكل من المكونات الأربعة للمؤشر (السياسات، والمناهج، وتعليم المعلمين، وتقييم الطلاب)، يتم قياس عدد من المعايير، والتي يتم دمجها بعد ذلك لإعطاء درجة واحدة بين صفر وواحد لكل مكون. يتم استخدام المعلومات الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي فقط لحساب المؤشر.

آخر تحديث للبيانات: 2020

ملاحظة: تتوفر البيانات حول سياسات التعليم الوطنية وتقييم الطلاب.

2020	مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمي (2) التعليم لأجل التنمية المستدامة
0.75	سياسة التعليم الوطنية
1.00	تقييم الطلاب

المؤشر 12.b.1: تنفيذ أدوات محاسبية موحدة لرصد الجانبين الاقتصادي والبيئي لاستدامة السياحة

وصف المؤشر: يتعلق مؤشر "تنفيذ أدوات المحاسبة القياسية لمراقبة الجوانب الاقتصادية والبيئية لاستدامة السياحة" بدرجة التنفيذ في البلدان لجدول حساب السياحة الفرعي ونظام الحسابات البيئية والاقتصادية التي تعتبر حتى الآن الأكثر صلة وجدوى لرصد الاستدامة في السياحة. هذه الجداول هي:

- جدول حساب السياحة الفرعي 1 حول إنفاق السياحة الوافدة.
- جدول حساب السياحة الفرعي 2 حول إنفاق السياحة المحلية.
- جدول حساب السياحة الفرعي 3 حول إنفاق السياحة المحلية.
- جدول حساب السياحة الفرعي 4 حول استهلاك السياحة الداخلية.
- جدول حساب السياحة الفرعي 5 حول حسابات إنتاج الصناعات السياحية.
- جدول حساب السياحة الفرعي 6 حول العرض المغادرة محلي واستهلاك السياحة الداخلية.
- جدول حساب السياحة الفرعي 7 حول العمالة في الصناعات السياحية.
- جدول تدفقات المياه في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية.
- جدول تدفقات الطاقة في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية.
- جدول انبعاثات الغازات المسببة للانبعاث الحراري العالمي.
- جدول النفايات الصلبة في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية.

مصدر البيانات: وزارة السياحة

وحدة القياس: عدد

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:

تنفيذ أدوات المحاسبة القياسية لمراقبة الجوانب الاقتصادية والبيئية لاستدامة السياحة = العدد الإجمالي للجدول التي أنتجتها البلدان من الجداول المحددة أعلاه.

آخر تحديث للبيانات: 2023

جداول وضع أدوات موحدة للمحاسبة لرصد الجوانب الاقتصادية والبيئية لاستدامة السياحة					
2023	2022	2021	2020	2019	البند
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 1 حول إنفاق السياحة الوافدة
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 2 حول إنفاق السياحة المحلية
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 3 حول إنفاق السياحة الصادرة
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 4 حول استهلاك السياحة الداخلية
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 5 حول حسابات إنتاج الصناعات السياحية
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 6 حول العرض المحلي واستهلاك السياحة الداخلية
1	1	1	1	1	جدول حساب السياحة الفرعي 7 حول العمالة في الصناعات السياحية
جداول نظام المحاسبة البيئية					
1	1	1	0	0	جدول تدفقات المياه في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية
1	1	1	0	0	جدول تدفقات الطاقة في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية
0	0	0	0	0	جدول انبعاثات الغازات المسببة للانبعاث الحراري العالمي
0	0	0	0	0	جدول النفايات الصلبة في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية
9	9	9	7	7	المجموع